جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 6 -	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية		
عنوان المداخلة	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها		
الإسم واللقب	علام عثمان	قاصب حسين	حملة عز الدين
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالب دكتوراه	طالب دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر_أ_	أستاذ متعاقد	/
التخصص	/	إدارة أعمال إستراتيجية	مالية ومحاسبة
المؤسسة	جامعة البويرة	جامعة البويرة	جامعة البويرة
ملاحظات			

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها

ملخص:

تسعى الجزائر على غرار العديد من دول العالم إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسخيرها لأجل تحقيق التنمية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية...إلخ، وذلك نظرا للخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي تمكنها من تحقيق هذه الأبعاد، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاجتماعية المستدامة بالجزائر، وذلك في ظل ما تواجهه هذه الفئة من المؤسسات من صعوبات وتحديات أثرت سلبا على فرص نموها وتطورها، وقد قسمت إلى محورين؛ بحيث تناول المحور الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في الجزائر، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

Abstract :

Algeria, like many other countries in the world, seeks to support and promote small and medium enterprises in order to employ them to achieve sustainable development with its economic, environmental, and social dimensions. In view of the characteristics of these institutions that enable them to achieve these dimensions. In this context, this study is intended to illustrate the role played by SMEs in supporting sustainable social development in Algeria, In light of the difficulties and challenges faced by this group of institutions, which negatively affected their chances of growth and development. This study has been divided into two axes; the first dealt with the nature of the SMEs and the challenges they face in Algeria, while the second axis dealt with the role of SMEs in achieving sustainable social development in this country.

مقدمة:

لقد تطور في السنوات الأخيرة مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة، والتي تتضمن استغلال الموارد بطريقة عقلانية ورشيدة، لأجل تغيير الأوضاع للأفضل، وهذا التطور لم يشمل البعد الاقتصادي للتنمية بحسب، بل وكذلك الأبعاد الأخرى الاجتماعية، البيئة...إلخ، ذلك أن التنمية المستدامة تمثل عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع من مختلف النواحي وبصفة متوازنة وذلك لأجل تحقيق النمو وارتفاع وتطور المجتمعات فكريا، اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، صحيا...إلخ

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا هاما لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، حيث أنها تساعد على توفير مناصب الشغل وتنويع الإنتاج الوطني، وتوفير حاجيات المجتمع، هذا ما جعلها محور اهتمام اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم لها لأجل المساهمة في نمو وانتشار هذا النوع من المؤسسات.

بالإضافة إلى الدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن لها صلة أيضا بالنواحي الاجتماعية للمجتمع، فتوفيرها لمناصب الشغل ومساهمتها في تنويع الإنتاج له انعكاسات ليس فقط على الوضع الاقتصادي، بل كذلك على الوضع الاجتماعي للمجتمع وذلك من خلال دورها في محاربة الفقر، وفي الحد من انتشار بعض الآفات الاجتماعية، ورفع التهميش عن بعض فئات المجتمع.

الإشكالية:

الجزائر هي من بين الدول التي سعت إلى توفير العوامل الملائمة لنمو هذا النوع من المؤسسات، وذلك للاستفادة من الإيجابيات التي توفرها بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالنسبة للمجتمع عموما، وانطلاقا من هذا فإن هذه الورقة البحثية جاءت للإجابة عن على تساؤل رئيسي يتمثل في:

ما هو الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل ما تواجهه هذه المؤسسات من تحديات؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية فإن التساؤلات الفرعية لهذه الورقة البحثية تتحدد حسب ما يلي:

- ما هو طبيعة المؤسسات التي يمكن أن نقول عنها صغيرة أو متوسطة؟
- ما هي التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر؟
- ماذا نقصد بالتنمية الاجتماعية المستدامة؟
- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة بالجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص التي تمكنها من القيام بالأهداف المرجوة منها.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر العديد من التحديات التي منعت من تحقيق هذه المؤسسات للأهداف المرجوة منها.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأهداف التي تقوم بأدائها في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة بالجزائر.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها في الجزائر

لقد أثار مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا في المجال الاقتصادي، إذ لم يحسم إلى حد الآن في وضع تعريف متفق عليه عالمي يحدد بدقة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذا المحور نحاول الإلمام بأهم جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نشير إلى أهم الصعوبات التي تواجه نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، وهذا على اعتبار أن المؤسسات ص وم تحظي بأهمية كبيرة في الاقتصاد لأي دولة، ومكانتها الهامة في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدول.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، وتتميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية، وذلك من خلال رفع قدراتها الإنتاجية و الاندماج في السياق الاقتصادي العالمي.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا

يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. ورغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:[1]

بعص الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.

أما في بلدان الشرق أسيا وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.

_ تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا ًإلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها مابين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين50 إلى100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.[2]

_ تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:

- المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛
- المؤسسات الصغيرة: الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها5 ملايين أورو سنويا؛
- المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

_ تعريف اللجنة الأوروبية: " المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا أجيرا، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز باستقلاليتها ".

- تعريف منظمة العمل الدولية: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون بمالهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ،و عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيأ فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا "
- تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية: إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.

[1]– عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة– مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–**، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص:2.

[2]– مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة_دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسه_**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص: 06.

_ التعريف المعتمد في القانون الجزائري:1بالرجوع إلى نص المادة 4 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27/رمضان 1422 الموافق ل: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد بأنها تعرف بغض النظر عن طبيعتها القانونية أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليار دينار؛
- تتمتع باستقلال في الذمة المالية.

جدول رقم(01): المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة/المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عامل	من 01 إلى 20 مليون دج	من 01 إلى 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	من 20 إلى 200 مليون دج	من 10 إلى 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2001، ص: 05.

2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[2]

- التصنيف حسب طبيعة التوجه؛
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات؛
- المقاولة من الباطن.

2-1-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:[3]

مؤسسات عائلية؛

مؤسسات تقليدية؛

الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/2011، ص: 18.

2- عثمان لخلف، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، 1994، ص: 21.

3- قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، علوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 23.

مؤسسات متطورة وشبه متطورة.

2-1-1- المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكوع مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

2-1-2- المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأ ع المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكوع في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

2-1-3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:

مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية.

مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.

مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

2-2-1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

المنتجات الغذائية.

تحويل المنتجات الفلاحية.

منتجات الجلود.

الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

2-2-2- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

قطاع النقل.

الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.

الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.

صناعة مواد البناء.

2-2-3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذو التكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال اكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكوع في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكوع مجالها مقتصرا على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

2-3-المقاولة من الباطن: يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول.[1] والمقاولة من الباطن هي أن يلجئ شخص معين(المقاول)إلى شخص آخر (المقاول من الباطن)بإنجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك ونجده على شكلين:[2]

- تعاون مباشر؛
- تعاون غير مباشر.

3- خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلى أهم خصائصها في النقاط التالية:

_ سهولة التأسيس: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال صغيرة نسبياً حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.[3]

_ المرونة ومركزية القرار: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، ونقصد بالمرونة القدرة على التغيير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب احتياجات السوق لأن أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيات البسيطة ورأس المال المنخفض.

_ الكفاءة الاقتصادية: في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات، وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى، وبالتالي تلاشى الفرق الناتج عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة ولهذا فإن

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

[1]- أنور طلبة، **العقود الصغيرة، الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث،مصر، 2004، ص: 294.

[2]- عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[3]- بوخاوي إسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة **التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الكويت، 25_28 ماي 2003، ص: 09.

المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها.[1]

_ تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير.[2]

_ التجديد: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن هذه المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.[3]

_ تنويع هيكل الإنتاجي الصناعي: تساعد على تنويع هيكل الإنتاج الصناعي لأي بلد لأنها لا تعتمد على إنتاج سلعة واحدة، بل إنها منتشرة في معظم أنماط الصناعات وبأشكالها المختلفة، وكذلك فإنها تَصلح لكافة القطاعات الصناعية.[4]

3-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كثير هي الدول التي تولي أهمية قصوى لهذا النوع من المؤسسات حتى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقدم كل سنة تقريرا إلى الكونغرس عن حالة المنشات الصغيرة و المتوسطة، أما بالنسبة للجزائر فإنها تولي أهمية كبيرة لمثل هذه المؤسسات والدليل على ذلك ما يلي:

_ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 1993؛

_ إنشاء مؤسسات مالية والوكالات مختصة لإعانة الشباب البطال على إنشاء مثل هذه المؤسسات.[5]

_ إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم بِه من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى قوة عرض العمل ورأس المال في المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوافر عرض العمل، بينما يتصف رأس المال بالندرة النسبية، فإنه يمكن للصناعات أن تساهم بدورهِ فّال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية.[6]

ويمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:[7]

---

[1]- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس، يومي 19/18 ماي 2011، ص: 224.

[2]- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة_دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسه_**، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[3]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 ، ص: 29.

[4]- أيمن على عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن**، الدار الداخلية، مصر، 2007 ،ص: 03.

[5]- عمر شريف، زكية بن زروق، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة_دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا_**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص: 05.

[6]- سعد محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 226.

[7]- علي عبد الله العرادي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:دراسات وقوانين**، قسم البحوث والدراسات، إدارة شؤون اللجان والبحوث، 26 يناير 2012، ص ص: 9_7.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين؛
- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل؛
- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة؛
- تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط؛
- إن انتشار طريقه الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينه ساهم في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تعيق تنميتها وتهدد بقائها، لهذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل ومحاولة تخفيفها أو القضاء عليها وتمثلت هذه المشاكل والصعوبات في:

1_ عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فان ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة و بصدد الاستيراد غير المنظم نذكر:[1]

أ- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.

ب - التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستفاء شروط) الجات (مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا و تأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يهدها الاستيراد.

ث - غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من السياسات الحماية.

إن الحديث عن حماية المنتوج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبرر لحماية الرداءة إذ لابد من:

- إجراءات حماية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يتهددها الاستيراد؛
- إجراءات حماية ترمي إلى الحفاظ التوازن ميزان المدفوعات؛
- إجراءات لمنع بيع المنتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد فانه لابد كذلك من توفير فضاء توفير أو بيئة توفر الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية والتي من شانها دعم المنتوج الوطني ومواجهة التحديات المفروضة.

[1] – الأخضر عزي، هواري خيثر، محاولة لداراسة خيارات تأهيل المؤسسات ص وم في الجزائر خلال الفترة المرجعية_2008/1992_، الملتقي الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس، يومي 19/18 ماي 2011، ص: 284.

2_ صعوبة التسويق: تأتي العوائق التسويقية من جانبين (جانب الحصول على المواد الخام بالكميات والأسعار المناسبة وجانب تسويق المنتجات بالأسعار المناسبة)، كالآتي:

2_1_ جانب الحصول على المواد الخام بالكميات والأسعار

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات الحصول على الخدامات بالقدر الذي يكفي الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدات، حيث أن بعض هذه المؤسسات تحصل على حصص لا تكفيها وبعضها لا يحصل على حصص بالمرة مما يدفعها إلى اللجوء إلى السوق للشراء منها بأسعار مرتفعة تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة في السوق؛
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشراء بالجملة والتخزين، وذلك نظرا للإمكانيات الفقيرة التي تواجهها مما يضطرها إلى شراء كميات اصغر بأسعار أعلى نسبيا على فترات متكررة وتقع بذلك تحت سيطرة المحتكرين من التجار؛
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على حصة أو إذن استيراد للخامات أو المعدات للمؤسسات التي تحتاج إلى خامات مستوردة الأمر الذي أدى إلى وجود سوق سوداء فيها تباع هذه الخامات بأسعار مرتفعة؛

2_2_ جانب تسويق المنتجات بالأسعار المناسبة: يمكن توضيح العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتسويق الداخلي والتسويق الخارجي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: عوائق التسويق الداخلي والخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عوائق التسويق الداخلي	عوائق التسويق الخارجي
■ مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول، مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية؛ بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة. ■ يفتقر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة إلى الوعي التسويقي، ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة. ■ تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعرض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون، ولإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة؛ ولذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق، وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير، مما ينعكس سلبا على معدلات الربحية.	■ عدم توافر مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة لتصنيع سلعة التصدير، والصعوبات التي تلاقيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على حصص لاستيرادها. ■ عدم الاهتمام الكافي بإنتاج سلع بمواصفات عالمية، وعدم الدقة في التشطيب النهائي. ■ تعقُّد إجراءات التصدير، وتعدد الجهات المشرفة. ■ عدم اهتمام الشركات التجارية بتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ نظرًا لتنوعها وضآلة الطلبات في البداية، واحتياجاتها إلى مجهودات مضاعفة غير مجزية بالنسبة لما تحصل عليه من تعاملها في السلع التقليدية. ■ عدم وجود اهتمام كاف بالدعاية والترويج للسلع المصدرة، فضلاً عن قصور البيانات والمعلومات عن احتياجات ورغبات وأذواق المستهلكين بالأسواق الأجنبية على معدلات الربحية.

المصدر: شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 28.

3_ مشكلة العقار الصناعيغالباً ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته) ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية؛ ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى[1]:

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار؛
- الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات؛
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

وكذلك عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، حيث لا تلبي مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعار الأراضي في المناطق الصناعية.

المحور الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة

الاتجاه الاجتماعي في التنمية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي، ويتطلب تحقيق هذا الاتجاه المشاركة الفاعلة من جميع أطراف المجتمع سواء الأفراد، الجمعيات،الهيئات الحكومية، المؤسسات الاقتصادية ...الخ.

أولا:مفهوم التنمية الاجتماعية:

كان التعريف الأصلي للتنمية الاجتماعية خلال الستينات والسبعينات مرتبط أساسا بالبيئة الاجتماعية الداعمة للتنمية الاقتصادية، وهذا نظرا لأن مفهوم التنمية في تلك الفترة ارتكز على الجوانب الاقتصادية، ومنذ نهاية السبعينات، بدأت التنمية الاجتماعية تشمل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية باستخدام استراتيجيات إنمائية جديدة بمشاركة أفراد المجتمع.[2]

بالنسبة للتنمية عموما، فإن مفهومها ارتبط بمجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة التي تهدف إلى التغيير الكمي والنوعي في بنيان الاقتصاد الوطني وهيكله، من خلال اكتشاف موارد طبيعية جديدة واستقطاب رؤوس أموال تساعد على تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد، مع توفير فرص العمل من خلال توطين المشاريع الاقتصادية ذات البعد الاقتصادي الكبير، التي تساعد على قيام مؤسسات صغيرة، حيث يساهم ذلك في توفير العمل على مستوى المؤسسات الكبرى، وكذا على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

فيما يخص التنمية الاجتماعية المستدامة، فإن دراستها لم تشمل بعد كل جوانبها، نظرا لأن تقييم الاستدامة الاجتماعية يشمل العديد من العناصر المرنة والمتغيرة، التي لا يمكن التعبير عنها بشكل مادي أو كمي، وتشمل هذه العوامل على المستوى الفكري وتركيبة المجتمع والمعايير الاجتماعية والثقافية، والمهارات الشخصية وغيرها، وحسب المفاهيم الأولى للتنمية فإنها تسعى لإقامة التفاعل والتوازن بين النظامين الاقتصادي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

[1]– شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2]Kumiko Sakamoto, **social development, culture and participation toward theorizing endogenous development in Tanzania**, Ph.D thesis submitted to the graduate school of Asia-Pacific studies, Wasenda university, Japan, April 2003, viewed on : www.tzonline.org/pdf/socialdevlopement.pdf, date of consulting: 02/10/2017 at 13h:42mn

[3]– بندر محمد علي الشهري، دور الخدمات البلدية في التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2017، ص80.

والإيكولوجي، ومع ذلك فقد لوحظ في وقت لاحق أن الاختلافات بين مستويات التنمية لا يمكن تفسيرها من قبل العوامل الاقتصادية والبيئية فقط من دون النظر في العوامل الاجتماعية.[1]

ويمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها تمثل: "مجمل العمليات التي يمكن من خلالها تحسين أحوال المجتمع من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر ممكن.[2]

هذا التعريف يركز على الاتجاه الذي يركز في التنمية الاجتماعية على العلاقات والروابط لرفع المستوى المعيشي للأفراد من مختلف النواحي سواء اجتماعيا، ثقافيا، صحيا...إلخ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المقصود بالتنمية الاجتماعية هو تحسين الروابط القائمة في المجتمع، ورفع مستوى الخدمات التي من شأنها أن تحقق تأمين الفرد على حياته، ورفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي الذي يتمتع به، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.[3]

انطلاقا من هذه المفاهيم، يمكن تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة على أنها مجموعة السياسات والاستراتيجيات والإجراءات العملية التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي ومستوى رفاهية المجتمعات الحالية، وتحسين أوضاعه من مختلف الجوانب، اقتصاديا واجتماعيا، ثقافيا، صحيا...إلخ، مع عدم المساس بقدرة الأجيال والمجتمعات المستقبلية على تحقيق ذلك.

ثانيا :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة بالجزائر.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر، لا تقل عن أهمية ما تؤديه من أدوار في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أنها تساهم في التقليل من بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع، مثل البطالة والفقر والتهميش وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة، ، مما يوفر لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلى إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، كما أن معظم الدراسات تشير إلى أن هذه المؤسسات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها آثار قوية على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وهي تتسم بالإنتاج الكثيف والعمالة، لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المؤسسات والصناعات كثيفة العمالة مثل: صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن.[4]

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل واستقطاب عدد كبير لليد العاملة، حيث أنها تركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية، خصوصا أمام تناقص التوظيف في القطاعات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والوظيف العمومي في الجزائر في السنوات

---

[1] *Algimantas Misiūnas, Ieva Balsytė*, « **the essence of sustainable social development and possibilities for measuring it** », intellectual economics journal (academia scientiarum), volume 01, issue 05, mylolasromeris university, Vilnius, litanies, 2009, p62. Viewed on: www.mruni.eu/ojs/intellectual-economics/article/view/1210/1158, date of consulting: 03/10/2017, at: 00h:34min

[2] – أسيا غزال، دور المرأة العاملة في عملية التنمية الاجتماعية – قطاع التعليم، دراسة ميدانية بثانويات باتنة، ،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، فرع التنظيم والعمل، قسم علوم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص.22.

[3] – فيصل محمود الغريبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص65.

[4] – مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010 ،ص: 18.

الأخيرة، ومع احتمال استمرار هذا التناقص فإنه يكون من اللازم التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة منها، وذلك في صناعات قابلة للنمو والتطور.

وتؤدي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات، حيث يساهم ذلك في توفير هذا السلع بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الطبقات المتوسطة والفقيرة من المجتمع الجزائري، كما تساهم هذه المؤسسات في إنتاج المجتمع لحاجياته الأساسية بنفسه، مما يقلل من التبعية الاقتصادية ويرفع من الأمن الاقتصادي لأفراد المجتمع.

وكذلك تؤدي هذه المؤسسات دورا جد هام في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري الجزائري، كما تساهم هذه المؤسسات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول إلى الأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية.

كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزانا وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي[1] والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شانه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات، كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، وتعلب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا هاما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها، بل إن هذه المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة، تعتبر هذه المؤسسات عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية.[2]

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي فرصة للمجتمع لتعميق فكرة وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية والجماعية وتشجع وتساعد على التطور المهني الإيجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر خبرة وعلما وثقافة.

[1] – فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص.12.

[2] – محمد العيد مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر ، 9/8 أفريل 2002، ص.04.

خاتمة: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور جد مهم في النهوض باقتصاديات الدول ذلك نظرا للعدد الهائل من هذه المؤسسات باقتصاد أي دولة أضف إلى ذلك مساهمتها في عدد العمالة الذي يشتغل بهذا النوع من المؤسسات ونظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى وأيضا سهولة تسييرها.....إلخ.

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية، إذ تعتبر نواة المنافسة في ظل التحولات الحالية والعنصر الأساسي للاندماج والتنوع الاقتصادي والاجتماعي، ورغم العناية والرعاية التي حضيتها هذه المؤسسات من قبل الدولة إلا أنها تعاني من عراقيل وصعوبات تعيق نموها وتطورها، ومن أهمها المشاكل المرتبطة بالتنظيم والإدارة، إذ أن ضمان بقاء واستمرارية هذه المؤسسات مرهون إلى حد كبير بوجود إدارة متميزة وتنظيفهّ ال.

ونظر لأهميتها وضرويتها لا بد من تعزيز فعاليتها من خلال:

_ تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات رأسمال المخاطر وعدم اقتصارها على القطاع العام؛

_ ضمان تكوين المقاولين لتمكينهم من التفاوض مع المؤسسات المالية؛

_ تطوير الاتصال بين الشركات والمستثمرين عن طريق مختلف وسائل الإعلام؛

_ مواصلة السلطات العمومية دعمها لشركات الرأسمال الاستثماري بالموارد المالية اللازمة لتحسين الصورة والقدرة المالية للشركة.

قائمة المراجع:

1_ عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة– مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–**، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2_ مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة_دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسه_**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

3_ لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/2011.

4_ عثمان لخلف، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، 1994.

5_ قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، علوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012.

6_ أنور طلبة، **العقود الصغيرة، الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث،مصر، 2004.

7- بوخاوي إسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة **التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الكويت، 25_28 ماي 2003.

8_ رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس، يومي 19/18 ماي 2011.

9- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

10- أيمن على عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن**، الدار الداخلية، مصر، 2007.

11- عمر شريف، زكية بن زروق، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة_دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا_**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

12- سعد محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.

13_ علي عبد الله العرادي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:دراسات وقوانين**، قسم البحوث والدراسات، إدارة شؤون اللجان والبحوث، 26 يناير 2012.

14- الأخضر عزي، هواري خيثر، محاولة لدراسة خيارات تأهيل المؤسسات ص وم في الجزائر خلال الفترة المرجعية_2008/1992_، الملتقي الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس، يومي 19/18 ماي 2011.

15_ شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

16_ بندر محمد علي الشهري، دور الخدمات البلدية في التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإستراتيجية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2017.

17_ أسيا غزال، دور المرأة العاملة في عملية التنمية الاجتماعية – قطاع التعليم، دراسة ميدانية بثانويات باتنة، ،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، فرع التنظيم والعمل، قسم علوم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.

18- فيصل محمود الغريبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

19- مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006.

20- محمد العيد مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر ، 9/8 أفريل 2002.

21_Kumiko Sakamoto, **social development, culture and participation toward theorizing endogenous development in Tanzania**, Ph.D thesis submitted to the graduate school of Asia-Pacific studies, Wasenda university, Japan, April 2003, viewed on : www.tzonline.org/pdf/socialdevlopement.pdf, date of consulting: 02/10/2017 at 13h:42mn

22_ *Algimantas Misiūnas, Ieva Balsytė*, « **the essence of sustainable social development and possibilities for measuring it** », intellectual economics journal (academia scientiarum), volume 01, issue 05, mylolasromeris university, Vilnius, litanies, 2009, p62. Viewed on: www.mruni.eu/ojs/intellectual-economics/article/view/1210/1158, date of consulting: 03/10/2017, at: 00h:34min